The Role Of Corporate Governance Characteristics In Improving The Liquidity And Profitability Of Banks During The Reconstruction Phase.

(An applied study in private banks in Lattakia Governorate)

Dr. Rim M. Nassour*

(Received 15 / 12 / 2019. Accepted 30 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

The study aimed to demonstrate the role of corporate governance characteristics in improving the liquidity and profitability of banks during the reconstruction phase, by conducting an applied study in Syrian private banks, by assessing the reality of each of the disclosure, transparency, accountability, work discipline and validity, the researcher relied on the deductive approach as an approach In thinking, the descriptive approach has a procedural approach to determine the availability of corporate governance characteristics in private banks.

Where the researcher distributed a questionnaire to 149 workers, the study concluded that the lowest mean average for the responses of the sample members to the phrases that measure the delegated participation of decision-making workers is 2.95, and it is less than the mean of neutrality 3, and it is significant, meaning that the bank does not have the good ability to fulfill its liabilities Traded according to the answers of the sample members. At the lowest levels, this affects the bank's business mechanism, which is reflected in its liquidity.

Then some proposals were presented, the most important of which was the necessity for the bank to work on disclosure and transparency, and to commit to disclosing the structure and policies of governance and the extent of their application.

Key words: Corporate governance, Disclosure and Transparency, Business Discipline, Validity, Accountability, Liquidity, Turnover, Profitability, Return on Equity, Syrian Private Banks**.**

* **Phd, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

دور خصائص حوكمة الشركات في تحسين سيولة وربحية المصارف خلال مرحلة إعادة الإعمار

" دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية"

الدكتورة ريم محمد نصور *

(تاريخ الإيداع 15 / 12 / 2019. قُبِل للنشر في 30 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

هدفت الدِّراسة إلى بيان دور خصائص حوكمة الشركات في تحسين سيولة وربحية المصارف خلال مرحلة إعادة الإعمار من خلال إجراء دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية– مصرف سورية والمهجر نموذجاً، وذلك من خلال تقييم واقع كل من الإفصاح والشفافية، والمساءلة، الانضباط بالعمل والصلاحية. اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية كمنهج في التفكير، وعلى المنهج الوصفي كمنهج إجرائي للوقوف على مدى توافر خصائص حوكمة الشركات في المصارف الخاصة المدروسة.

قامت الباحثة بتوزيع استبانة على 149 عامل، وقد خلصت الدِّراسة إلى أن أقل متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس تفويض مشاركة العاملين اتخاذ القرار هو 2.95، وهو أقل من متوسّط الحياد 3، ومعنوي، أي أنّ المصرف لا يتميز بالقدرة الجيدة للوفاء بمطلوباته المتداولة وفق إجابات أفراد العينة في أقل المستويات، وهذا يؤثر على آلية عمل المصرف الأمر الذي ينعكس على سيولته.

وقدمت الباحثة بعض المقترحات كان أهمها ضرورة أن يعمل المصرف على الإفصاح والشفافية، وأن يلتزم بالإفصاح عن هيكل وسياسات الحوكمة ومدى تطبيقها.

الكلمات المفتاحيَّة: حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، الانضباط بالعمل، الصلاحية، المساءلة، السيولة، نسبة التداول، الربحية، العائد على حقوق الملكية، المصارف الخاصة السورية.

* **دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصةً في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا؛ في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا، وكوريا، واليابان عام 1997. وقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها؛ مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة في الشركة.

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وعليه تتبوأ حوكمة الشركات أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، فبات موضوع الحوكمة يتصدر عناوين الصحف في كل مكان. وبالرغم من ذلك، فإن مفهوم الحوكمة لايزال مبهماً بعض الشيء لدى الكثير من الفئات في المجتمع.

مما سبق، فإنَّ الغاية من الدِّراسة الحاليَّة هو بيان دور حوكمة الشركات في تحسين السيولة والربحية للمصارف الخاصة خلال مرحلة إعادة الإعمار، وخصوصاً أن هناك دراسات تناولت هذه العلاقة في الشَّركات والمنشآت الخدميَّة، مما أتاح المجال أمام الباحثة للبحث عن هذا الموضوع، نتيجةَ وجود قصورٍ في الدِّراسات في القطاع المصرفي الخاص في سوريَّة، الأمر الَّذي تطلَّب دراسة هذه المتطلبات في فروع مصرف سورية والمهجر من حيث اعتمادها على أهم خصائص الحوكمة، والاهتمام بمتطلباتها؛ من أجل البناء والمحافظة على سيولة وربحية مناسبة تجعلها تتفوَّق على المصارف الأخرى المحليَّة منها، والعالميَّة.

المراجعة الأدبيَّة والنقديَّة: وفيها تعرض الباحثة موجز عن الدِّراسات السَّابقة الَّتي تناولت هذه العلاقة.

1)- الدِّراسات العربية:

- **دراسة (أبو عواد والكبيجي، 2014):**

(أثر الحوكمة المؤسسية في الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية: دراسة تطبيقية).

<u>المشكلة والأهداف</u>: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

هل يمكن تصنيف البنوك التجارية الفلسطينية وفق مقاييس الحوكمة المؤسسية المتعارف عليها عالمياً؟. وما أثر مستوى الحوكمة المؤسسية على العائد على حقوق الملكية؟ وما أثر مستوى الحوكمة المؤسسية على نسبة الربح لكل سهم؟ وما أثر مستوى الحوكمة المؤسسية على نسبة السعر إلى ربح السهم؟

كان من أهداف الدراسة بيان أثر مستوى الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية على الأداء المالي من خلال أربعة مؤشرات وهي: (العائد على الأصول، حقوق الملكية، نسبة الربح لكل سهم عادي، نسبة السعر إلى ربح السهم).

<u>منهجية الدراسة</u>: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانة وزعت على جميع العاملين في المصارف التجارية الفلسطينية، وتم جمع البيانات الثانوية باستخدام عدة مصادر واستخدمت البيانات المالية والإفصاحات الأخرى للبنوك المفصح عنها في قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية لغرض جمع بيانات عن مؤشرات الأداء المالي للبنوك.

بعض نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان منها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجميع بنوك عينة الدراسة أي أن زيادة الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية من قبل البنوك الفلسطينية ينعكس إيجاباً على حصة كل سهم من الأرباح ومن ثم إعطاء مؤشر على نجاح الأداء المالي للبنك من المستثمرين.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (HASHEM, 2016)**

(The Impact of Corporate Governance on the Quality of Marketing Audit in Jordanian Industrial Public Shareholding Companies).

أثر حوكمة الشركات على جودة تدقيق التسويق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية

المشكلة والأهداف: تكمن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هو أثر حوكمة الشركات على جودة تدقيق التسويق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية؟

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات على جودة تدقيق التسويق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لجمع البيانات المطلوبة وتوصيف متغيرات الدراسة.

بعض نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن إن هيكل حوكمة الشركات في مختلف البلدان له تباين كبير يقول حقيقة أنه لا توجد وسيلة لحل المشكلة المتعلقة بحوكمة الشركات والقضايا الهيكلية.

- **دراسة(Naimah &Hamidah, 2017)**

The Role of Corporate Governance in Firm Performance

دور حوكمة الشركات في زيادة الأداء.

المشكلة والأهداف: تكمن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور حوكمة الشركات في زيادة أداء الشركة؟

هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في زيادة أداء الشركة. مقياس حوكمة الشركات هو آلية حوكمة الشركات ومؤشر إدراك حوكمة الشركات (CGPI).

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على الدراسة الوصفية التحليلية، وتم الاعتماد على طريقة المسح الشامل في جمع البيانات الأولية عن طريق تصميم استبانة، واعتماد المسح المكتبي لجمع البيانات الثانوية، أما عينة الدراسة هي الشركات التي حصلت على جائزة CGPI في 2005–2014. يتم فحص علاقة حوكمة الشركات وأداء الشركة من خلال تراجع متغيرات آلية حوكمة الشركات والتحكم في المتغيرات إلى الربحية. آليات حوكمة الشركات هي حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة والمديرين الخارجيين وحجم لجنة التدقيق واجتماع لجنة التدقيق وجودة التدقيق و CGPI.

بعض نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر سلبًا على الربحية، كما يؤثر اجتماع لجنة التدقيق بشكل إيجابي على الربحية ، ونوعية التدقيق تؤثر بشكل إيجابي على الربحية، وتؤثر CGPI بشكل إيجابي على الربحية، وتؤثر سلبًا على الربحية، وتؤثر سلبًا على الربحية، وحجم الشركة يؤثر سلبًا على الربحية.

المراجعة النَّقديَّة: تُؤكد معظم الدِّراسات السَّابقة على أَهميَّة خصائص حوكمة الشركات في الشَّركات الخدميَّة والصِّناعيَّة، وخلصَت معظم الدِّراسات إلى أَنَّ لخصائص حوكمة الشركات تأثيراً مهماً في تحسين الأَداء الكلِّي

للشَّركة، والدِّراسة الحاليَّة تركز على دراسة دور خصائص حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، وتحديداً المصارف الخاصة، ومن هنا جاءت أَهميَّة هذه الدِّراسة.

ويتمثل الاختلاف الرَّئيس للدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة، من حيث محاولة بيان دور خصائص حوكمة الشركات في تحسين الربحية والسيولة في القطاع المصرفي، وخاصةً المصارف الخاصة متمثلة بمصرف سورية والمهجر على وجه التحديد. وقد اختارت الباحثة خصائص حوكمة الشركات نظراً لدورها في التَّأثير على ربحية وسيولة المصارف وتحسينها، حيثُ أَنَّ هذه الدِّراسة لم ترد في أَي من الدِّراسات السَّابقة، وكذلك كان الاختلاف في بيئة التطبيق.

مشكلة البحث:

على اعتبار أن حوكمة الشركات أَحد المؤشِّرات والعناصر الرئيسة لتحسين الأداء الكلي للشركات وعلى اعتبارها أحد مؤشرات المساءلة الرشيدة، ولدى قيام الباحثة بدراسة استطلاعيَّة وإجراء مقابلات شخصية مع عدد من المدراء والموظفين وعددهم (18) كعينة استطلاعية أولية من مختلف الكوادر الإدارية للعاملين في مصرف سورية والمهجر في محافظة اللاذقية.

وبناءً على المراجعة الأدبية للدراسات السابقة وعلى الدراسة الاستطلاعية الأولية لمجتمع البحث في مصرف سورية والمهجر في محافظة اللاذقية، تمكَّنت الباحثة من تحديد مشكلة هذه الدراسة في بيان دور خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة المصارف خلال مرحلة إعادة الإعمار. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر خلال مرحلة إعادة الإعمار؟ ويمكن صياغة الأسئلة البحثية الآتية:

ـ ما هو دور المساءلة كأحد خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر خلال مرحلة إعادة الإعمار؟

ـ ما هو دور الشفافية كأحد خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر خلال مرحلة إعادة الإعمار؟

ـ ما هو دور الانضباط كأحد خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر خلال مرحلة إعادة الإعمار؟

ـ ما هو دور الصلاحية كأحد خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر خلال مرحلة إعادة الإعمار؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الآتي:

الهدف الرئيس الأول: بيان دور خصائص حوكمة الشركات في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر فرع اللاذقية خلال مرحلة إعادة الإعمار. ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

الهدف الفرعي الأول: بيان دور المساءلة في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر فرع اللاذقية خلال مرحلة إعادة الإعمار.

الهدف الفرعي الثاني: بيان دور الشفافية والإفصاح في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر فرع اللاذقية خلال مرحلة إعادة الإعمار.

الهدف الفرعي الثالث: بيان دور الانضباط في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجر فرع اللاذقية خلال مرحلة إعادة الإعمار.

الهدف الفرعي الرابع: بيان دور الصلاحية في تحسين ربحية وسيولة مصرف سورية والمهجرفرع اللاذقية خلال مرحلة إعادة الإعمار.

الهدف الرئيس الثاني: محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة على مصرف سورية والمهجر– فرع اللاذقية من أجل التقييم العلمي السليم لخصائص حوكمة الشركات ودورها في تحسين الربحية والسيولة في ظل المتغيرات العلمية المتسارعة.

أهمية البحث و أهدافه:

تظهر أهميَّة الدِّراسة من ناحيتين نظريَّة وعمليَّة:

فمن الناحية النظرية: من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجدت الباحثة أن هذه الدراسات لم تأخذ بحسبانها جميع خصائص حوكمة الشركات كون جوهر هذه الدراسة يتمحور حول خصائص الحوكمة، فأغلب هذه الدراسات كانت تركز على الحوكمة بشكل عام أو خاصية أو خاصيتين على الأكثر. **في حين أن هذه الدراسة سوف تأخذ في حسبانها أهم هذه الخصائص من وجهة نظر الباحثة، ويتم التركيز عليها، وبالتالي سوف تقدم نموذجاً علمياً تقدم له نظرياً من خلال المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع من خلال شرح وتقديم كل خاصية وربط هذه الخصائص وبالنتيجة تقديم نموذجاً فعال، نظراً للدراسات القليلة المتوفرة في الجمهورية العربية السورية بخصوص خصائص حوكمة الشركات، ومن مبدأ ربط الجامعة بمشاكل القطاعات الخدمية (المصرفية) والإنتاجية.**

ومن الناحية العمليَّة: تتجلى أهمية الدراسة عملياً من كونها تركز على واقع القطاع المصرفي من حيث الحوكمة، نظراً للمعاناة الكبيرة التي يتكبدها العاملين في هذا المجال، وما لذلك من تأثير كبير على شريحة كبيرة من القطاعات المصرفية الخاصة في سورية، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه الدراسة من نتائج للهيئات والقطاعات المعنية.

فرضيَّات البحث:

فرضيَّة البحث الرَّئيسة: ينطلق البحث من فرضيَّة رئيسة مفادها **لا توجد علاقة معنويَّة بين خصائص حوكمة الشركات وتحسين الربحية والسيولة.** حيث يمكن اشتقاق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

1- الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: لا توجد علاقة معنويَّة بين خصائص حوكمة الشركات ونسبة التداول.

2- الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية: لا توجد علاقة معنويَّة بين خصائص حوكمة الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية.

منهجيَّة البحث:

اتَّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، ومجموعة طرائق منها الاعتماد على البيانات الثَّانوية والأوليَّة من خلال استبانة تمَّ تصميمها من خلال إطلاع الباحثة على الأدبيَّات المنشورة، وتمَّ توزيعها على (149) مبحوث، استرد منها (137)، وكانت (134) استبانة صالحة للتَّحليل، وتكوَّن مجتمع البحث من كادر العاملين في دوائر فرع مصرف سورية والمهجر في اللاذقية (مدير، رؤساء أقسام، رؤساء شعب، وموظَّفين)، ومن ثم تمَّ الاعتماد على برنامج الـ SPSS كأداة لتحليل البيانات المتوَّفرة.

مجتمع البحث وعينته:

شمل مجتمع البحث جميع العاملين في فرع مصرف سورية والمهجر في محافظة اللاذقية، وقد اعتمدت الباحثة في تحديد حجم العينة على القانون الاحتمالي (قاسم، 2011، 13):

$$n = p.(1-p)/\ p.[(1-p) \div N)] + [(E^2 \div S.D^2)]$$

n: حجم عينة البحث.

N: حجم مجتمع البحث.

P: نسبة مئوية تتراوح بين الصفر والواحد، وتم اعتماد P = 0.5.

E: نسبة الخطأ المسموح به وهو غالباً يساوي E = 0.05.

S.D: الدرجة المعيارية /1.96/ عند معامل ثقة: 95%.

بلغ الحد الأدنى لحجم العينة اللازم سحبه (149) عامل.

حدود البحث: زمانيَّة: فترة توزيع الاستبانة في شهر كانون الأول2019، ومكانيَّة: فرع مصرف سورية والمهجر في محافظة اللاذقية. وموضوعيَّة: خصائص حوكمة الشركات المطبقة في مصرف سورية والمهجر.

<u>الإطار النظري للبحث:</u>

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

يجمع كثير من الباحثين على أن حوكمة الشركات ترتكز على إطار تشريعي، مؤسساتي، تنظيمي، وسلوكي يعمل على إدارة العلاقات بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح (الموظفين، الزبائن، الموردين، الحكومة، والمجتمع المحلي بصفة عامة) وذلك في ظل وجود مصالح متعددة ومتضاربة، والتي تنشأ عنها صراعات يمكن أن تضيّع على الشركة فرص تحسين مستويات أدائها وتدعيم مركزها التنافسي من جهة، والبحث عن آليات مناسبة لتوجيه ورقابة عمل الشركة، وكذلك آليات التوفيق بين مختلف المصالح من جهة ثانية (فروم، 2016).

ويرى (عواد والكبيجي، 2014) بأنها إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسة وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية وبمنأى عن تسلط أي فرد فيها، وكذلك بالقدر الذي لا يضر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة (عواد والكبيجي، 2013، ص525).

ومن جهة أخرى يرى باحثون أنه لا يوجد إجماع في الأدبيات على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC (الحوكمة) بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنها: مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح .« كما يوجد تعريف آخر للحوكمة يدور حول الطريقة التي تدار بها الشركة وآلية التعامل مع جميع أصحاب المصالح فيها، بدءاً من عملاء الشركة والمساهمين والموظفين (بما فيهم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة) وانتهاءً بآلية تعامل الشركة مع المجتمع ككل (Freeland, 2007, PP:7-8).

وترى الباحثة بأن الحوكمة هي نظام موجه لأنشطة وأعمال الشركة تتمكن من خلاله الوصول إلى غاياتها وأهدافها، وتتمكن من تحقيق طموحاتها بمصداقية ونزاهة، وتمكنها من تبني المسؤولية التي تقع على عاتقها سواء الاجتماعية أو نحو أصحاب المصالح.

ثانياً: خصائص الحوكمة المصرفية:

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الحوكمة والتي تؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق هذه القواعد ومن هذه الخصائص (الذبحاوي وعلي، 2018، ص: 126):

ـ المساءلة: تؤمن هذه الخاصية محاسبة الذين يتخذون القرارات في المصرف أو الذين ينفذون الأعمال عن نتائج قراراتهم وأعمالهم وكذلك عليهم أن يسوِّغوا أفعالهم وسياساتهم وتجدر الإشارة إلى أن الشفافية والمساءلة تدعم كل منهما الأخرى، فالشفافية تعزز المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة وتعزز المساءلة والشفافية عن طريق توفير حافز لضمان نشر أعمالهم بأكمل وجه.

ـ الشفافية: بموجب هذه الخاصية يتم توصيل المعلومات الواضحة والصحيحة والكاملة إلى جميع أصحاب المصالح بالمصرف مما يتيح المجال لإعداد وتحليل العمليات المصرفية في أدوات الإفصاح مثل التقارير المالية وتقارير المتابعة وغيرها، حيث تؤمن هذه الخاصية النزاهة والعدالة والثقة في إجراءات إدارة المصرف وإدارة أفرادها والمساءلة فيها، أي أن المصرف يلتزم بالتوقيت المناسب والدقة في عملية الإفصاح عن جميع المعلومات المهمة المتعلقة بهيكل الملكية والمركز المالي وبأداء المصرف وبحوكمة المصارف عن طريق قنوات اتصال معينة يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطراف.

ـ الانضباط: يتم الانضباط عن طريق التشريعات والقوانين والتعليمات التي تحدد الحقوق والواجبات وكذلك من خلال اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

ـ الصلاحية: الغالبية العظمى لأعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا مستقلين في كل من الظاهر والواقع حتى يمكنهم القيام بمسؤولياتهم.

ثالثاً: مفهوم سيولة المصرف:

بدايةً وقبل التَّطرُّق إلى إبراز مفهوم مخاطر السيولة لابدَّ من أن نوضِّح مفهوم السيولة بشكل عام ومفهوم السيولة في المصارف التجارية، حيث قدَّم العديد من الباحثين مفهوماً لها، وعلى الرغم من عدم اتفاقهم في صياغة التعاريف والمفاهيم، إلاَّ أنَّهم لم يختلفوا من حيث الجوهر والمضمون؛ فالسيولة تعني في معناها المطلق النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً، أو في غضون فترة قصيرة ، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها (عبد الحميد، 2002، 230).

ولكن من الناحية الاقتصادية يُقصَد بالسيولة بأنها سيولة عناصر الثروة (التي يملكها الأفراد والمؤسسات) والتي يعبّر عنها بقيمة نقدية معينة كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات والأحجار الكريمة وغيرها، ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها. والسيولة تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة (الشمري ،2012 :429).

ويقصد بسيولة المصرف: قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأولى وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصول المصرف وتحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر (سعيد ،2013، ص109).

وتُعرف السيولة المصرفية بأنّها: "قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة" (أبو حمد، 2002، ص185).

و**ترى الباحثة أَنَّه يجب على المصارف تحقيق مستويات متميِّزة من السيولة في بيئة الأَعمال لتحقيق متطلبَّات البقاء والاستمرار والنُّمو، وأَفضل أَنواع الأَداء في ظل بيئة شديدة التَّنافسية على كافة المستويات وبكفاءة وفاعليَّة بحيث تكون قادرة على الاحتفاظ بعمالها وكسب ولائهم وإخلاصهم.**

رابعاً: مؤشرات قياس السيولة:

أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات والأدبيات المالية والمصرفية التقليدية أن قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيولة. ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول الى نقد وبدون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر(الأصول) غير السائلة، أما المطلوبات وحق الملكية فتقسم إلى عناصر متغيرة وأخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير، وبعكسها المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون إدارة المصرف أمام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة (الجميل،2011، 306). إذ تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذو حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف.

ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدمة له. ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي (ابو حمد، 2002، ص195).

ومن بعض نسب السيولة (مرهج والعمار، 2008، ص111): مصروفات الفائدة: تحسب نسبة تغطية الفوائد على أساس العلاقة بين الأرباح قبل الضرائب والأعباء المالية لفترة زمنية محدودة مقسومة على مجموع الفوائد وتقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تخفضه الإيرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على مقابلة الفوائد المستحقة عليه مصروفات الفائدة = الأرباح قبل الضرائب والأعباء المالية / الفوائد

ـ نسبة المصروفات الأخرى غير الفوائد:

ـ نسبة الأصول / حق الملكية = إجمالي الأصول ÷ حق الملكية

ـ نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ـ نسبة المديونية = إجمالي القروض / إجمالي الأصول

خامساً: مفهوم ربحية المصرف.

تعددت مفاهيم الربحية التي قدمها الباحثين وأكثر تعريف نال رضا الباحث ووجده أكثر ملاءمةً لهذه الدراسة من وجهة نظره هو تعريف (سويلم، 1998) والذي ينص على: إن الربحية تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات في تحقيقها، هدفاً تتطلع لتحقيقه إدارات المصارف، لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها، وفاعليتها في استخدامها لمواردها فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشراً لأداء إدارة المصرف التجاري" (سويلم، 1998، ص276). ويرى (سويلم، 1998) بأن الربحية تُعد مؤشراً هاماً لكل من

المودعين، والدائنين، والمساهمين الحاليين، والمرتقبين في المصرف؛ فهي محفز لرجال الأعمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها (سويلم، 1998، ص90-91).

وبناءً عليه، ترى الباحثة بأن الربحية من أهم الأهداف التي تضعها المصارف الخاصة أمامها، وتعدها من العوامل الهامة في الحكم على كفاءتها، وهي عنصر هام يسهم في تحديد قيمة المصرف، ويمكنه من تحديد الوضع المستقبلي الذي تتجه إليه من حيث الاستمرارية أو الفشل.

سادساً: مؤشرات قياس الربحية:

تقيس نسب ومؤشرات الربحية مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة لها؛ لأن هدف أي مؤسسة هو تحقيق الربح، حيث يرى باحثون أنَّ مؤشرات الربحية تعد بمثابة دمج بين تأثيرات إدارة السيولة، وإدارة الأصول وإدارة الديون على نتائج العمليات (Droj, 2013, P: 818)، ومن أهم نسب الربحية المتعارف عليها الآتي:

1ـ معدل العائد على الأصول: يرى (Kabajeh *et al*, 2012, p: 116) أن نسبة العائد على الأصول يتم حسابها كربح صافٍ بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي الأصول، وتقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية للمنظَّمة استناداً إلى الأرباح التي حققتها من إجمالي أصولها. وحسب وجهة نظر (Kraidi, 2015, P: 28) وفي دراسته يرى أنَّ العائد على الأصول هو مؤشر الربحية الذي يكشف عن الربح الذي تحققه المنظَّمة مقابل كل وحدة نقدية من أصولها، وتشمل الأصول أشياء مثل النقدية، والممتلكات، والمعدات والمخزون والأثاث وغيرها، ويتم الحصول على نسبة العائد على الأصول وفق المعادلة الآتية:

معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{الموجودات}}$ (Fraser et al, 1990, P: 32).

أو = صافي الدخل ÷ متوسط إجمالي الأصول

2ـ معدل العائد على حقوق الملكية: من وجهة نظر (1990) Rees فإن العائد على حقوق الملكية يتكون من ثلاثة مؤشرات وهي:

<u>مؤشر تقييم الربحية</u>: وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف.

<u>مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول</u>: وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.

<u>مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي</u>. ومن هنا العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة يعطى بالمعادلة: العائد على حقوق الملكية = مؤشر الربحية × مؤشر الأصول × مؤشر الرفع المالي = (الموجودات/ حقوق الملكية) × (الإيرادات/ الموجودات) × (صافي الربح/ الإيرادات) = (صافي الربح/ حقوق الملكية) (صالح وفاضل، 2010، ص150). وبحسب (Droj, 2013) يوضح هذا المؤشر كفاءة رأس المال المستثمر من قبل المساهمين، يشكل العائد على حقوق المساهمين أحد أهم مؤشرات العائد، حيث يتم استخدامه من قبل مالكي المنظمات والمستثمرين المحتملين في عملية صنع القرار بالاستثمار، ومن هنا العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة يعطى بالمعادلة:

معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$ (Fraser et al, 1990, P: 32) .

أو صافي الدخل ÷ متوسط إجمالي حقوق الملكية

3ـ مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرفع المالي: مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي: وهو نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال المنظَّمة.

أي مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول/ حقوق الملكية

أو متوسط إجمالي الأصول ÷ متوسط إجمالي حقوق الملكية

4ـ العائد على حقوق الملكية هو أيضًا نتاج مضاعفة العائد على الأصول من خلال نسبة المضاعف المالي/ مضاعف حقوق الملكية على النحو التالي :

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × نسبة الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية)

5ـ هامش الربح: تعكس هذه النسبة فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها والمنطق أنه كلما زادت نسبة الهامش تحسن الأداء التشغيلي للمصرف (عبد الباقي، 2015 ص24).

6ـ منفعة الأصول: منفعة الاصول تمثل قدرة البنك التجارى الى تحقيق الايرادات من الفوائد والايرادات الاخرى وتحسب بالعلاقة (عبد الباقي، 2015 ص24): منفعة الاصول = إيرادات المصرف / الموجودات

النتائج والمناقشة:

الدراسة الميدانية:

أداة الدراسة: اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، مع قيامها بالمقابلات الشخصية مع عدد من أفراد عيّنة البحث، وقد قامت الباحثة بتقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: تناول هذا القسم جمع بيانات عن المتغيرات الديموغرافية للعينة التي تمّ توزيع الاستبانة عليها.

القسم الثاني: حيث تناول جمع بيانات حول دور حوكمة خصائص الشركات في تحسين سيولة وربحية المصارف، وهي تُمثل 24 عبارة، وقد اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي حيث قابلت كل عبارة خمس درجات من الموافقة.

أولاً: توصيف المتغيرات الديموغرافية: يوضّح الجدول (1) خصائص العيّنة الديموغرافية.

الجدول (1) توصيف المتغيرات الديموغرافية

الجنس		
الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	97	%72.39
أنثى	37	%27.61

العمر			المسمى الوظيفي		
الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
30 وأقل	31	% 23.14	رئيس دائرة	3	% 2.24
40-31	30	%22.39	رئيس شعبة	5	%3.73
50 -41	35	% 26.12	موظف	126	% 94.03
أكثر من 50	38	%28.36			

المؤهل العلمي			الخبرة الوظيفية		
الصفة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية	السنوات	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة أو أقل	22	%16.42	5 وأقل	27	% 20.15
معهد متوسط	18	% 13.43	10-6	77	%57.46
إجازة جامعية	81	% 60.45	15 -11	20	%14.93
دراسات عليا	13	%9.70	أكثر من 15	10	% 7.46

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ثانياً: اختبار ثبات وصدق المقياس:

قامت الباحثة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقاييس (غدير، 2012، P، 234-246)، حيث تمّ حساب معامل كرونباخ لحساب ثبات جميع عبارات الاستبانة معاً كما هو موضّح بالجدول رقم (2)؛ وحساب ثبات متغيّرات الدّراسة كلّ على حدة.

الجدول (2) عدد العبارات الداخلة في التحليل والمستثناة Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	134	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	134	100.0

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ويُظهر الجدول (3) أنّ قيمة ثبات معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلّية باستثناء متغيّر الجنس لأنّه الوحيد غير الرتبي يساوي 0.811 (معامل ثبات مرتفع) وهي أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على أنّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيّد ولا داعي لحذف أيّة عبارة.

الجدول(3) معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة

Cronbach's Alpha	N of Items
.811	24

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

معامل ثبات متغيرات الدراسة كلّ على حدة:

كما قامت الباحثة بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيّرات الدراسة كلّ على حدة وكانت النتائج كالآتي:

وجدت الباحثة من خلال الجدول (4) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للعبارات المستخدمة في قياس كل متغير على حدة كانت جميعها أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على ثبات مقبول للبيانات وصلاحيتها للدراسة ولا داعي لحذف أيّة عبارة من العبارات.

الجدول (4) معامل ألفا كرونباخ لكل متغيّر على حدة

المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items	المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items
الإفصاح والشفافية	.636	5	الصلاحية	.685	4

4	.701	نسبة التداول	4	.614	المساءلة
3	.777	معدل العائد على حقوق الملكية	4	.707	الانضباط

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

***مقياس الصّدق (الاتّساق الداخلي لفقرات الاستبانة):**

قامت الباحثة بدراسة علاقة طرفيّات عدّة في الدّراسة مع طرف أساسيّ كالمتوسّط الإجمالي (غدير، 2012، P، 247- 248)، واختبار تلك العلاقات؛ حيث كانت العلاقات الناتجة معنوية أي ذات دلالة إحصائية؛ وكان ذلك مؤشّراً على صدق المقياس. Sig = p = 0.000 < α =0.01، وبذلك تكون الباحثة قد تأكّدت من صدق وثبات فقرات الاستبانة، وأصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عيّنة الدّراسة الأساسيّة.

اختبار الفرضيّات:

قامت الباحثة بتوضيح الإحصائيات الوصفية لكل عبارة من عبارات الاستبانة وذلك لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة حيث تبيّن من خلال الجدول (5) أنّ أقل متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة هو 2.95، وهو أقل من متوسّط الحياد 3، ومعنوي، أي أنّ المصرف لا يتميز بالقدرة الجيدة للوفاء بمطلوباته المتداولة وفق إجابات أفراد العينة.

الجدول (5) الإحصائيات الوصفية الخاصّة ببنود الاستبانة

البعد	عبارات الاستبانة	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Sig
الإفصاح والشفافية	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات وعن مختلف العمليات والأنشطة التي يمارسها في الوقت المناسب	134	2	5	3.37	.644	.000
	يقوم المصرف بالإفصاح عن هيكل وسياسات الحوكمة ومدى تطبيقها	134	1	4	3.76	.779	.000
	يفصح المصرف عن خططه المستقبلية والخاطر المنظورة	134	2	5	3.86	.723	.000
	يتضمن التقرير السنوي مدى تطبيق الحوكمة والالتزام بمعاييرها ومبادئها	134	2	5	3.54	1.015	.000
	يلتزم المصرف بالإفصاح عن الخطط والأهداف والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها المنتسبون	134	1	4	3.38	1.090	.131
المساءلة	يصدر مصرفنا العقوبات اللازمة في حال سوء الإدارة	134	3	5	4.07	.384	.000
	توجد آليات تسمح عقاب أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين في حال عدم الفعالية معدل العائد على حقوق الملكية في العمل	134	1	5	3.88	.935	.000

	يتم تنفيذ العمليات الخاصة بمصرفنا بكفاءة عالية	134	1	5	3.79	1.025	.000
	لدى مصرفنا عدالة في مساءلة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين	134	2	5	3.60	.971	.000
الانضباط	توجد تشريعات تحدد حقوق وواجبات كل فرد ذو صلة بالمصرف	134	2	5	3.69	.872	.000
	لدى مصرفنا قوانين تحدد السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح	134	1	5	3.97	1.027	.000
	لدى مصرفنا تعليمات تتعلق بالعمل وواجبات جميع الأطراف	134	1	5	4.21	.943	.000
	لا يوجد لدى مصرفنا قوانين تحدد الحقوق والواجبات	134	1	5	3.43	1.229	.921
الصلاحية	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف والعمل على تطويرها والتحقق من التزام الإدارة بتنفيذها	134	2	5	3.89	.649	.000
	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية للمصرف	134	2	5	4.70	.571	.000
	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على الأطراف ذات المصالح داخل المصرف	134	2	5	3.82	.767	.000
	لدى مجلس الإدارة السياسات والإجراءات الكافية التي تضمن وجود إطار إداري مناسب وفعال للمصرف	134	1	5	3.35	1.188	.000
السيولة	يتميز مصرفنا بالقدرة الجيدة للوفاء بمطلوباته المتداولة	134	2	5	2.95	.677	.000
	يتمتع مصرفنا بمعدلات عالية من السيولة قصيرة الأجل	134	2	5	4.01	.732	.000
	لدى مصرفنا القدرة على السداد المبكر للمطلوبات المستقبلية	134	2	5	4.09	.858	.000
	لدى مصرفنا مخزونات عالية ذات حركة بطيئة تباع بأسعار منخفضة	134	1	5	4.26	1.041	.000
الربحية	يحقق مصرفنا أعلى عائد من الأرباح	134	1	5	3.73	1.066	.000

	يتميز مصرفنا بكفاءة عالية في تحقيق الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين	134	2	5	3.78	.896	.000
	يتميز مصرفنا بنسبة عالية من الأرباح مقارنة بمجموع حقوق المساهمين	134	2	5	4.06	.788	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بعد ذلك قامت الباحثة باختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات المتفرّعة عنها.

الفرضية الرئيسة للبحث:

فرضية العدم Ho: لا توجد علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركات وتحسين سيولة وربحية المصرف.

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركات وتحسين سيولة وربحية المصرف.

ويتفرع منها فرضيات فرعية عدة:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركة وتحسين نسبة التداول.

ويتفرع منها فرضيات فرعية عدة:

1- توجد علاقة معنوية بين الإفصاح والشفافية وتحسين نسبة التداول.

2- توجد علاقة معنوية بين المساءلة وتحسين نسبة التداول.

3- توجد علاقة معنوية بين الانضباط العمل وتحسين نسبة التداول.

4- توجد علاقة معنوية بين الصلاحية وتحسين نسبة التداول.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى والفرضيات الفرعية المتعلّقة بها قامت الباحثة بحساب ارتباط بيرسون للعلاقة بين خصائص حوكمة الشركة بأبعاده الأربعة (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية)، وبين تحسين نسبة التداول، ومعامل التحديد، حيث أظهر الجدول (6) ما يلي:

الجدول (6) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة ونسبة التداول

		الإفصاح والشفافية	المساءلة	الانضباط العمل	الصلاحية	سيولة المصرف
الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	1	.323**	.516**	.289**	.376**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	134	134	134	134	134
المساءلة	Pearson Correlation	.323**	1	.421**	.347**	.364**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	134	134	134	134	134
الانضباط العمل	Pearson Correlation	.516**	.421**	1	.315**	.417**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	134	134	134	134	134
الصلاحية	Pearson Correlation	.289**	.347**	.315**	1	.317**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	134	134	134	134	134
سيولة	Pearson Correlation	.376**	.364**	.417**	.317**	1

المصرف	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	134	134	134	134	134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

* هناك علاقة معنوية بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية) وتحسين نسبة التداول، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون على التوالي (0.376، 0.364، 0.417، 0.317) وهو يدلّ على ارتباط ضعيف وطردي بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة ونسبة التداول، كما بلغ معامل التحديد على التوالي (0.141، 0.132، 0.174، 0.101)، وهو يدلّ على أنّ (14.1%، 13.2%، 17.4%، 10.1%) من تغيرات تحسين سيولة المصرف تتبع لتغيرات أبعاد خصائص حوكمة الشركة (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية) على التوالي؛ وبما أنّ Sig = p = 0.000 < α =0.01، **فإنّ الباحثة ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة ونسبة التداول؛ وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية.**

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى: اتضّح للباحثة من خلال الجدول (7) أنّ معامل الارتباط بيرسون بلغ 0.369 وهو يدلّ على ارتباط ضعيف وطردي بين خصائص حوكمة الشركات وتحسين نسبة التداول، كما بلغ معامل التحديد 0.136، وهو يدلّ على أنّ 13.6% من تغيرات تحسين سيولة المصرف تتبع لتغيرات خصائص حوكمة الشركة، مما يعني أنّ هناك دور لخصائص حوكمة الشركة في تحسين نسبة التداول؛ وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000)، **فإنّ الباحثة ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركة وتحسين نسبة التداول؛ وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية.**

الجدول (7) معامل ارتباط بيرسون بين خصائص حوكمة الشركة وسيولة المصرف

		خصائص حوكمة الشركة	سيولة المصرف
الحوكمة	Pearson Correlation	1	.369**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	134	134
السيولة	Pearson Correlation	.369**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	134	134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركة وتحسين العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع منها فرضيات فرعية عدة:

1- توجد علاقة معنوية بين الإفصاح والشفافية وتحسين معدل العائد على حقوق الملكية.

2- توجد علاقة معنوية بين المشاركة في المساءلة وتحسين معدل العائد على حقوق الملكية.

3- توجد علاقة معنوية بين الانضباط العمل وتحسين معدل العائد على حقوق الملكية.

4- توجد علاقة معنوية بين الصلاحية وتحسين معدل العائد على حقوق الملكية.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية والفرضيات الفرعية المتعلّقة بها قام الباحث أيضاً بحساب ارتباط بيرسون للعلاقة بين خصائص حوكمة الشركة بأبعاده الأربعة (الإفصاح والشفافية، المشاركة في المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية) وبين تحسين العائد على حقوق الملكية، ومعامل التحديد، حيث أظهر الجدول (8) ما يلي:

الجدول (8) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد خصائص حوكمة الشركةوالعائد على حقوق الملكية

		الإفصاح والشفافية	المساءلة	الانضباط العمل	الصلاحية	العائد على حقوق الملكية
الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	1	.375**	.611**	.317**	.424**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	134	134	134	134	134
المساءلة	Pearson Correlation	.375**	1	.402**	.313**	.384**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	134	134	134	134	134
الانضباط العمل	Pearson Correlation	.611**	.402**	1	.313**	.450**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	134	134	134	134	134
الصلاحية	Pearson Correlation	.317**	.313**	.313**	1	.313**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	134	134	134	134	134
العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.424**	.384**	.450**	.313**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	134	134	134	134	134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

* هناك علاقة معنوية بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة (الإفصاح والشفافية، المشاركة في المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية) وتحسين العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون على التوالي (0.424، 0.384، 0.450، 0.313) وهو يدلّ على ارتباط ضعيف وطردي بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما بلغ معامل التحديد على التوالي (0.180، 0.147، 0.202، 0.099)، وهو يدلّ على أنّ (18%، 14.7%، 20.2%، 9.9%) من تغيرات تحسين العائد على حقوق الملكية تتبع لتغيرات أبعاد خصائص حوكمة الشركة (الإفصاح والشفافية، المشاركة في المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية) على التوالي؛ وبما أنّ Sig = p = 0.000 < α =0.01، **فإنّ الباحثة ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية.**

<u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية</u>: وجدت الباحثة من خلال الجدول (9) أنّ معامل الارتباط بيرسون بلغ 0.694 وهو يدلّ على ارتباط مقبول وطردي بين خصائص حوكمة الشركة وتحسين معدل العائد على حقوق الملكية، كما بلغ معامل التحديد 0.482، وهو يدلّ على أنّ 48,2% من تغيرات تحسين العائد على حقوق الملكية تتبع لتغيرات خصائص حوكمة الشركة، مما يعني أنّ هناك دور لخصائص حوكمة الشركة في تحسين العائد على حقوق الملكية؛

وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000)، **فإنّ الباحثة ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركة والعائد علة حقوق الملكية؛ وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية.**

الجدول (9) معامل ارتباط بيرسون بين خصائص حوكمة الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية

		خصائص حوكمة الشركة	العائد على حقوق الملكية
خصائص حوكمة الشركة	Pearson Correlation	1	.694**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	134	134
العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.694**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	134	134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

<u>اختبار الفرضية الرئيسة:</u> بعد أن قامت الباحثة باختبار الفرضيتين الفرعيتين، قامت باختبار الفرضية الرئيسة، حيث كانت النتائج كالآتي: هناك علاقة معنوية بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الانضباطفي العمل، الصلاحية) وتحسين سيولة وربحية المصرف، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون على التوالي (0.437، 362 .0، 0.485، 0.354) كما هو موضّح بالجدول (10)، وهو يدلّ على ارتباط ضعيف وطردي بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة وسيولة وربحية المصرف، كما بلغ معامل التحديد على التوالي كل من (0.191، 0.131، 0.235، 0.125)، وهو يدلّ على أنّ (19.1%، 13.1%، 23.5%، 12.5%) من تغيرات تحسين سيولة وربحية المصرف تتبع لتغيرات أبعاد خصائص حوكمة الشركة (الإفصاح والشفافية، المشاركة في المساءلة، الانضباط العمل، الصلاحية) على التوالي؛ وبما أنّ Sig = p = 0.000 < α =0.01، **فإنّ الباحثة ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة وسيولة وربحية المصرف؛ وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية.**

الجدول (10) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد خصائص حوكمة الشركة وسيولة وربحية المصرف

		الإفصاح والشفافية	المساءلة	الانضباط العمل	الصلاحية	سيولة وربحية المصرف
الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	1	.371**	.622**	.317**	.437**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	134	134	134	134	134
المساءلة	Pearson Correlation	.371**	1	.402**	.313**	.362**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	134	134	134	134	134
الانضباط العمل	Pearson Correlation	.622**	.402**	1	.432**	.485**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	134	134	134	134	134
الصلاحية	Pearson Correlation	.317**	.313**	.432**	1	.354**

	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	134	134	134	134	134
سيولة وربحية المصرف	Pearson Correlation	.437**	.362**	.485**	.354**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	134	134	134	134	134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة:</u> وجدت الباحثة من خلال الجدول (11) أ أنّ معامل الارتباط بيرسون بلغ 0.610 وهو يدلّ على ارتباط مقبول وطردي بين خصائص حوكمة الشركة وتحسين سيولة وربحية المصرف، كما بلغ معامل التحديد 0.372، وهو يدلّ على أنّ 37.2% من تغيرات تحسين سيولة وربحية المصرف تتبع لتغيرات خصائص حوكمة الشركة، مما يعني أنّ هناك دور لخصائص حوكمة الشركة في تحسين سيولة وربحية المصرف؛ وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000)، **فإنّ الباحثة ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين خصائص حوكمة الشركة وسيولة وربحية المصرف؛ وتقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة معنوية.**

الجدول (11) معامل ارتباط بيرسون بين خصائص حوكمة الشركة وسيولة وربحية المصرف

		خصائص حوكمة الشركة	سيولة وربحية المصرف
خصائص حوكمة الشركة	Pearson Correlation	1	.610**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	134	134
سيولة وربحية المصرف	Pearson Correlation	.610**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	134	134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

وكما هو واضح من الجدول (12)، فقد بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة لمتغيّر المساءلة3.835، وهو يدلّ على تطبيق المساءلة في المصرف ويتم مساءلة جميع الأطراف في المصرف.

الجدول (12) متوسّط إجابات أفراد العيّنة

البعد	Mean	الرمز	Mean
الإفصاح والشفافية	5823.	الصلاحية	3.94
المساءلة	8353.	سيولة المصرف	3.8275
الانضباط العمل	8253.	ربحية المصرف	3.857

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

وقامت الباحثة بإجراء تحليل أنوفا لإظهار إن كان يوجد فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكل متغيّر من متغيّرات البحث، حيث تنصّ فرضيّة العدم على عدم وجود فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة؛ في حين الفرضيّة البديلة تنصّ على وجود فروق معنويّة، وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول (13) الآتي:

الجدول (13) تحليلANOVA لإظهار الفروق بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكلّ متغيّر.

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	107.177	22	3.692	7.849	.291
Within Groups	.500	2	.500		
Total	107.677	42			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

حيث وجدت الباحثة أنّ Sig = p = 0.291 > α =0.05، قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.291) أكبر من مستوى الدلالة 0.05. مما يعني قبول فرضيّة العدم، وهذا يؤكّد عدم وجود فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة، حيث لا يمكن ترتيب المتوسّطات لكل متغيّر بحسب حصوله على إجماع الموافقة لإجابات أفراد العيّنة على العبارات الخاصّة به.

الاستنتاجات و التوصيات:

بعد أن تمّ اختبار الفرضيات تمكّنت الباحثة من الوصول لعدد من النتائج أهمّها:

1- الدور الكبير الذي تلعبه خصائص حوكمة الشركات في تحسين سيولة وربحية المصارف خلال مرحلة إعادة الإعمار، على الرّغم من ضعف العلاقات التي ظهرت ضمن اختبار الفرضيات، إلاّ أنّ متوسّط إجابات أفراد العينة مالت نحو الموافقة في تمكينهم من خلال الإفصاح، والمشاركة في المساءلة، والانضباط العمل والصلاحية.

2- بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة للعبارات الخاصّة بمتغير الإفصاح والشفافية (3.582)، وهذا يعني موافقة أفراد العيّنة على أنّ المصرف يفصح يقوم المصرف بالإفصاح عن هيكل وسياسات الحوكمة ومدى تطبيقها، ويفصح المصرف عن خططه المستقبلية والخاطر المنظورة، ويتضمن التقرير السنوي مدى تطبيق الحوكمة والالتزام بمعاييرها ومبادئها، ويلتزم المصرف بالإفصاح عن الخطط والأهداف والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها المنتسبون، وأنّ الإفصاح والشفافية يعتمد على معدل العائد على حقوق الملكيةونسبة التداول.

3- بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة للعبارات الخاصّة بمتغيّر المساءلة(3.835)، وهذا يعني أن يصدر المصرف العقوبات اللازمة في حال سوء الإدارة، وتوجد آليات تسمح عقاب أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين في حال عدم الفعالية معدل العائد على حقوق الملكية في العمل، ويتم تنفيذ العمليات الخاصة بمصرفنا بكفاءة عالية، ولدى المصرف عدالة في مساءلة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين.

4- بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة للعبارات الخاصّة بمتغيّر الانضباط العمل (3.825)، كما بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة للعبارات الخاصّة بمتغيّر الصلاحية (3.94)، وهو ما يدل على توجد تشريعات تحدد حقوق وواجبات كل فرد ذو صلة بالمصرف، ولدى المصرف قوانين تحدد السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ولدى المصرف تعليمات تتعلق بالعمل وواجبات جميع الأطراف، ولا يوجد لدى المصرف قوانين تحدد الحقوق والواجبات. ويقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف والعمل على تطويرها والتحقق من التزام الإدارة بتنفيذها، كما يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة

للإدارة التنفيذية للمصرف، ويلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على الأطراف ذات المصالح داخل المصرف، ولدى مجلس الإدارة السياسات والإجراءات الكافية التي تضمن وجود إطار إداري مناسب وفعال للمصرف

التوصيات: توصي الباحثة بالآتي:

1- ضرورة أن يزيد المصرف من اهتمامه بالسيولة والربحية لأنها بذلك ستزيد من نسبة تداول المصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية في أداء المصرف وتحقيق الربحية، ويحسّن من حجم مبيعاتها، ويعزز ولاء عامليها لها.

2- ضرورة أن يعمل المصرف على الإفصاح والشفافية، وأن يلتزم بالإفصاح عن هيكل وسياسات الحوكمة ومدى تطبيقها.

3- ضرورة العمل على إصدار التشريعات التي تحدد حقوق وواجبات كل فرد ذو صلة بالمصرف.

References:

1. ABDEL BAQI, I. I (2015). *Commercial Banking Department*. Ghaida House for Publishing and Distribution, 2015 Edition.
2. ABDUL HAMID, A. M (2002). *(Comprehensive banks operations and management).* University House for Printing and Publishing, Alexandria first edition, first edition.
3. ABU HAMAD, R. S (2002*). (Banking Administration, an analytical entrance), Dar Al-Fikr Distribution and Publishing*, Jordan, first edition, first volume.
4. ABU. AWED; BAHAA. S; AL-KABBAJI, M. W (2014). *The impact of corporate governance on the financial performance of Palestinian commercial banks: an applied study*. The Arab Journal of Administrative Sciences, Volume (21), No. (3), 2014, number of pages 521-556.
5. AL GAMEEL, S. K (2011). *International finance is an introduction to structures, processes and tools*. Ideal House for Printing and Publishing, Lebanon, first edition, first volume.
6. ALAMGIR, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Developmen*t, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo.
7. AL-THIBAWI, H. K; ALI, N. J. M (2018). *Banking Governance and its Impact on Banking Performance: A study on a sample of private commercial banks for the period (2005-2015*). Al-Ghari Journal for Economic Sciences and Management, Volume (15), No. 2.
8. FREELAND, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform*: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo.
9. FROMM, M. AL (2016). *The impact of applying corporate governance on its competitiveness: a field study of a sample of public economic institutions in Skikda state*. The Jordanian Journal of Business Administration, Volume (12), No. (3).
10.GHADEER, B. GH *(2012). The basic approach to advanced data analysis using IBM SPSS Statistical 20. Part 2. Syria: Ministry of Information, 234-244.*
11.HASHEM, T; HASHEM, A; HASHEM, F; Ayoub, F (2016). *The Impact of Corporate Governance on the Quality of Marketing Audit in Jordanian Industrial Public Shareholding Companies.*International Journal of Business Administration, Vol. 7, No. 2.
12.ISKANDER, M; CHAMLOU.N (2002). *Corporate Governance: A Framework for Implementation*. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World BanK.
13. MERHEJ, M; AL-AMMAR, R (2008). *Fundamentals of Financial Management* (1). Tishreen University Publications, Directorate of Books and Publications, First Edition, Faculty of Economics, Tishreen University.
14.NAIMAH, Z; HAMIDAH, Z (2017). *The Role of Corporate Governance in Firm*. SHS Web of Conferences 34, 13003.
15.SAEED, A. L (1996). (*Credit risk and its impact on lending policies)*, unpublished doctoral dissertation, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
16. SWELEM, M (1998). *Management of conventional banks and Islamic banks*. Radiation Technical Library and Press, Cairo.